

رسم خارطة طريق لجمعية المشي والجري بالأحساء

نظمت جمعية المشي والجري بالأحساء (أول جمعية رياضية بالأحساء)، أمس ورشة عمل، بعنوان: "خارطة الطريق للجمعيات الناشئة.. توجهات وتحديات"، قدمها المستشار في القطاع الثالث غير الربحي، الأستاذ أحمد حسن الزويد، تناول فيها: القضايا الأساسية للجمعية، ومناقشة الأهداف الاستراتيجية، وتوجهات الجمعية في الاستراتيجية، والتحديات أمام الجمعية، والبناء المؤسسي، والموارد البشرية، وصناعة المبادرات وتسويقها، الاستثمار الاجتماعي، والريادة الاجتماعية، اللوائح والسياسات، والتحول الرقمي في مشروعات الجمعية.

أشارت رئيسة مجلس إدارة الجمعية الأستاذة أماني العمير، أن الورشة، شهدت عصفاً ذهنياً، ركزت من خلالها على رسم خارطة طريق للجمعية، والتي من بينها: رقمنة المحتوى والعمليات، من خلال إطلاق موقع إلكتروني، وحسابات في مواقع التواصل الاجتماعي، وأتمتة العمليات الإدارية وخدمات المستفيدين والتبرعات، ووضع أدلة السياسات والشفافية، والتي من بينها سياسات العمل لمجلس الإدارة، والصلاحيات للإدارة التنفيذية، والإدارة المالية، والإشراف والرقابة، وخصوصية البيانات، وعمل اللجان، وإدارة المتطوعين والاحتفاظ بالوثائق.

أبانت العمير، أن الورشة، ناقشت اللوائح والأنظمة، عبر 11 تنظيماً في ذلك، وهي: الهيكل التنظيمي، ولائحة تنمية الموارد البشرية، واللائحة الأساسية، والنماذج الإدارية، وسياسات الموارد البشرية، والوصف الوظيفي، والصلاحيات المالية، والصلاحيات الإدارية، وتنظيم العمل للجمعية، حقوق المستفيدين، تقديم الخدمات للمستفيدين، موضحة أن الورشة، طرحت ورقة للخطة التشغيلية، ووضع فريق للتخطيط والأهداف التشغيلية، وخطة المبادرات والأنشطة ومحدد زمني للفعاليات، وخطة للمتابعة والتقييم ومؤشرات التقييم والإحصاءات.

شدد المشاركون في الورشة، على مناقشة الأثر الاجتماعي للجمعية، وذلك وفق منهجية علمية، تهدف إلى التنبؤ وقياس الآثار والتغيرات المترتبة على تطبيق المشاريع والمبادرات في الجمعية في نطاق خدمات الجمعية، وقياس العائد الاستراتيجي للجمعية على فترات زمنية بعيدة، وقياس مدى تحقق المخرجات والنتائج، وتوقع المشاركون تنفيذ شركات مع عدة قطاعات من بينها قطاعات تمويلية من البنوك والمؤسسات المانحة، والتعليم، والتدريب، والصحة، والتقنية، والخدمات، والجمعيات.

أكد المشاركون على أهمية إشراك المجتمع "أفراد، ومؤسسات"، في تنفيذ آليات عمل الجمعية، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بدقة بين الأطراف، وتتم في إطار علاقة واضحة تحترم قواعد الشفافية والمحاسبة، وتنطلق من خلال علاقة قانونية منظمة وواضحة أساسها المصداقية والثقة بين الشركاء، ويلتزم كل شريك اتجاه الآخر نحو تحقيق الهدف العام والمنفعة المتبادلة. طرح المشاركون المبادرات ذات الأولوية في الجمعية، ومن بينها: الهوية البصرية، والتسويق للعضوية، والتوظيف، والشراكات، وصناعة المبادرات في الريادة الاجتماعية.